جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
volume7, Issue1, march 2021
الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021

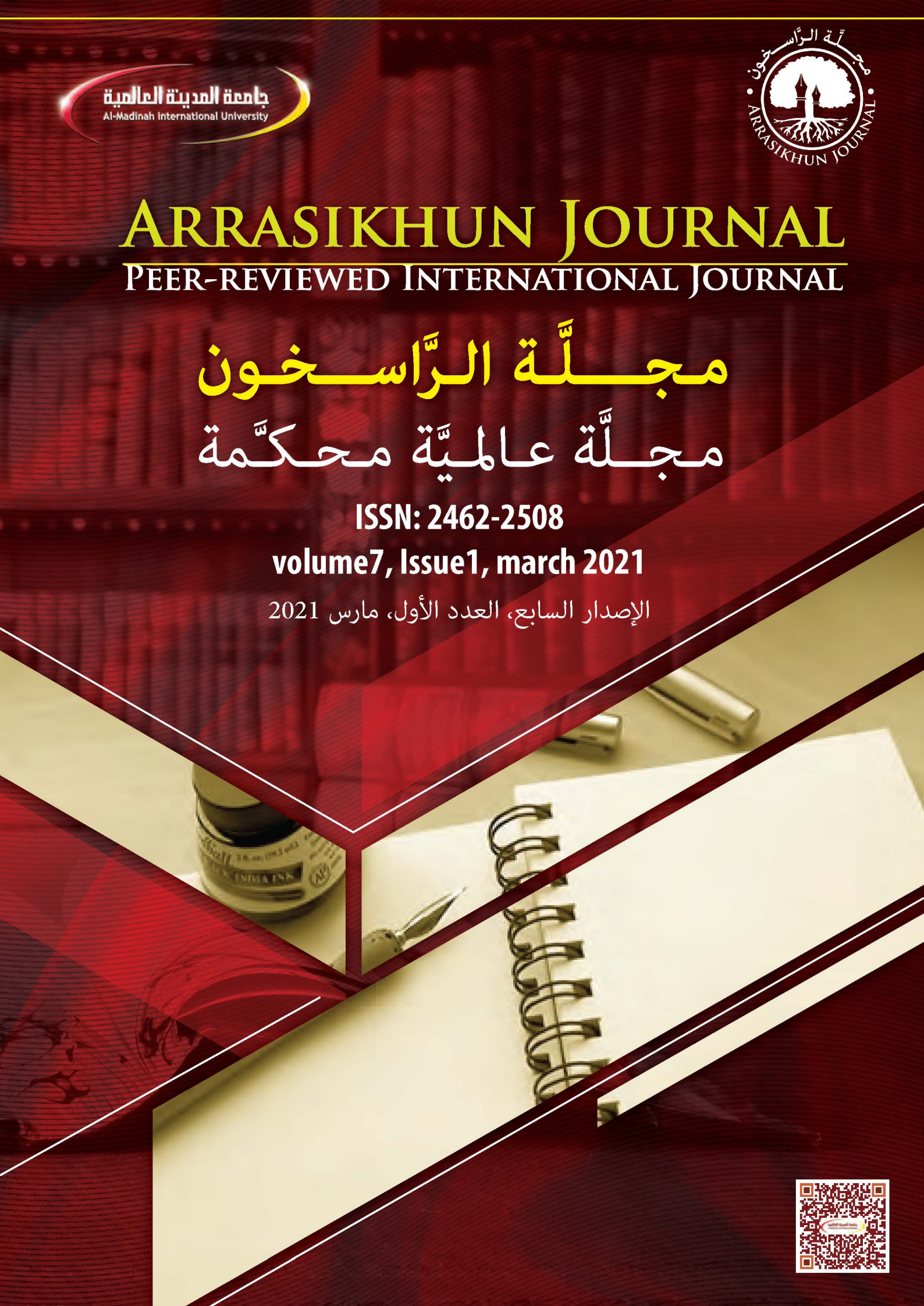

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. تولية المرأة القضاء بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري (دراسة مقارنة)	35_1
2. دلالة العام على الصورة غير المقصودة (تأصيلا وتطبيقًا)	70_35
3. نجم الدين ابن قاضي عجلون (ت876هـ) حياته وآثاره	97_71
4. عقيدة الاختيار والتفضيل الإلهي عند اليهود (دراسة تحليلية)	128_98

ثانيًا: الدراسات اللُغويَة

البحث	صفحة
1. الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب	148_129
2. الفعل المضارع المبني في ديوان المفضليات	166_149
3. العلة والتعليل النحوي عند ابن عدلان في كتاب: ((الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب))	189_167
4. أثر ظاهرتي الترادف والمشترك اللفظي في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة تحليلية دلالية)	210_190
5. الدليسكسيا ((العسر القرائي)) بين صعوبات التعلم- إشكالية البحث والعلاج (دراسة وصفية / تطبيقية)	232_211

ثالثًا: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. أبرز المظاهر الدالة على عودة التربية إلى الوسط الاجتماعي (دراسة تحليلية نقدية)	266_233

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ فضلان محمد عثمان

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ رنا سالم

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبد العاطي.
- الأستاذ المشارك الدكتورة/ أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الدكتورة/ إيمان محمد مبروك قطب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور.
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسي.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق ناصر الدين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عمر محمد دين.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد عبد الله عباس الشال.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد مصطفى أحمد شعيب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد النجار.

Arrasikhun Journal, Volume 7, Issue 1, March 2021

ISSN: 2462-2508

الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب[1]

سعد بن سعدي بخيت الصاعدي

دكتوراه اللغة العربية – كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

aboadil1387@gmail.com

د. محمد شحاتة عبدالحميد الشرقاوي

أستاذ مشارك اللغة العربية – كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

Dr.shrkawy@medin.my

الملخص

القرآن الكريم أشرف الكلام، فهو كلام الملك القهار سبحانه وتعالى، وهو أصل لكل علم من علوم العربية، ومع هذا تباينت تنظيرات وتطبيقات النحاة ـ رحمهم الله تعالى ـ تجاه النص القرآني العظيم، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث ليرسم صورة لرؤية أحد علماء الأمة النحاة الأعلام للاحتجاج بالقرآن الكريم في النحو العربي، من خلال فن تأليفي انفردت به أمة الإسلام هو فن الأمالي، وقد تباينت أقوال النحاة ـ رحمهم الله ـ تنظيرًا وتطبيقا في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وكانت لكل مدرسة نحوية طريقة مسلوكة حيال هذه القضية، وكان لكل عالم خصوصية في رؤيته ونظرته للقضية كذلك، ومن هنا جاءت الرغبة في دراسة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب، يهدف البحث إلى بيان المقصود بالسماع لغة واصطلاحًا، وبيان موقع القرآن الكريم بالنسبة للسماع في النحو العربي تنظيرًا وتطبيقًا، وبيان موقف ابن لحاجب من الاحتجاج بالقرآن الكريم في أمالي ابن الحاجب، وبيان موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقراءات القرآنية في أمالي ابن الحاجب، وقد سار البحث –بحول الله وقوته– على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، من خلال استقراء ما جاء في أمالي ابن الحاجب عن الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، ثم تحليله للوصول إلى النتائج المرجوة.

الكلمات المفتاحية: القرآن – الاحتجاج – القراءات ـ أمالي ابن الحاجب.

(1) بحث مستل من رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية والأدب العربي، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية.

ISSN: 2462-2508

Abstract

The Holy Quran is the most honored of word, as it is the Word of the Sovereign, Prevailing, Almighty, and the origin of each Arabic knowledge branches. However, the views and applications of the grammarians, mercy of Allah, Almighty, may upon them, and this Research was, therefore, done in order to present an image of the views of the great grammarians of the nation on argumentation of Holy Quran in *Al-Nahw Al-Al Arabi* (Arabic Grammar) through synthetic art by which the Islamic nation is characterized, namely *Al-Amali* "dictation. The views of the grammarians, mercy of Allah be upon them, vary in theories and application on argumentation of Holy Quran and Quranic recitations, as each grammatical view has its own methodology of this issue and each scholar has its own special view on it. Hence, the Researchers desired to study the argumentation of Holy Quran and Quranic recitations in *Al-Amali by Ibn Al-Hajeb*. The Research aims at identifying the Hearing in the lexical and contextual meaning, determining the position of Holy Quran in relation to the hearing in *Al-Nahw Al-Al Arabi*, whether the in theroray or application, and the argumentation of Holy Quran and Quranic recitations in *Al-Amali by Ibn Al-Hajeb.* The Research - by the grace and strength of God – was based on the inductive and analytical approaches, as set out in *Al-Amali by Ibn Al-Hajeb* about argumenting the Holy Quran and the Quranic recitations, therefore, analyzing it to achieve the desired results.

Key words: Quran - Argument - Readings

Arrasikhun Journal, Volume 7, Issue 1, March 2021

ISSN: 2462-2508

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: 102] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: 1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: 70-71].

أما بعد،،،

فالقرآن الكريم هو أشرف الكلام، فهو كلام الملك القهار سبحانه وتعالى، وهو أصل لكل علم من علوم العربية، ومع هذا تباينت تنظيرات وتطبيقات النحاة –رحمهم الله تعالى– تجاه النص القرآني العظيم، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث ليرسم صورة لرؤية أحد علماء الأمة النحاة الأعلام للاحتجاج بالقرآن الكريم في النحو العربي، من خلال فن تأليفي انفردت به أمة الإسلام هو فن الأمالي.

مشكلة البحث:

تباينت أقوال النحاة –رحمهم الله– تنظيرًا وتطبيقا في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وكانت لكل مدرسة نحوية طريقة مسلوكة حيال هذه القضية، وكان لكل عالم خصوصية في رؤيته ونظرته للقضية كذلك، ومن هنا جاءت الرغبة في دراسة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب.

أسئلة البحث:

يمكن إيجاز أسئلة البحث فيما يلي:

1. ما المقصود بالسماع لغة واصطلحًا؟
2. ما موقع القرآن الكريم بالنسبة للسماع في النحو العربي تنظيرًا وتطبيقًا؟
3. ما موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقرآن الكريم في أمالي ابن الحاجب؟
4. ما موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقراءات القرآنية في أمالي ابن الحاجب؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن أسئلته من خلال:

1. بيان المقصود بالسماع لغة واصطلحًا.
2. بيان موقع القرآن الكريم بالنسبة للسماع في النحو العربي تنظيرًا وتطبيقًا.
3. بيان موقف ابن لحاجب من الاحتجاج بالقرآن الكريم في أمالي ابن الحاجب.
4. بيان موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقراءات القرآنية في أمالي ابن الحاجب.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من ثلاثة جوانب: الجانب الأول شرف القرآن الكريم، وكونه المصدر الأول للعلوم العربية والإسلامية، والجانب الثاني: أهمية السماع باعتباره أصلًا من أصول النحو العربي، خاصة القرآن الكريم باعتباره أول مصادر السماع كما نص النحاة على ذلك تنظيرًا، الجانب الثالث: كون البحث خاصًّا بعالم من علماء النحو الكبار، وفن من فنون التأليف الفريدة في الثقافة العربية (فن الأمالي).

ISSN: 2462-2508

منهج البحث:

سار البحث -بحول الله وقوته- على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، من خلال استقراء ما جاء في أمالي ابن الحاجب عن الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، ثم تحليله للوصول إلى النتائج المرجوة.

الدراسات السابقة:

1. ابن الحاجب ودوره في التأصيل النحو، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف) من الباحث: حافظ الزين أحمد إبراهيم، بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 1441هـ-2019م، وقد عرف الباحث بابن الحاجب، وقد اقتصرت الدراسة على إيجاد الفروق بين كافية ابن الحاجب والكافية الشافية لابن مالك، من خلال تحديد ما حوته كافية ابن الحاجب، وبيان أثر ابن الحاجب على ابن مالك.

2. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه النحوي، تأليف: طارق عبد عون الجابي؛ تناول الباحث السماع والقياس والتعليل والتأويل ومصطلحات ابن الحاجب وموقفه من القراءات باختصار.

3. القاعدة النحوية في ضوء القراءات القرآنية والشعر العربي، للدكتور/ محمد عرفة السيد، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، العدد السابع، 2017م، وهو يمس هذا البحث من ناحية الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات في النحو العربي، إلا أنه لا يخصص الحديث عن عالم أو كتاب بعينه.

4. موقف ابن الناظم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، للدكتور/ بابكر النور زين العابدين، والأستاذة بثينة إبراهيم مكي، والدكتور/ الشفة حسين بابكر الضو، وقام هذا البحث بدارسة موقف ابن الناظم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته كما هو واضح من عنوانه، فهو قريب الشبه بهذا البحث موضوعًا بعيد محتوى.

المبحث الأول:

السماع والاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته

المطلب الأول: تعريف السماع:

في اللغة:

جاء في تهذيب اللغة: "وقال الليث: السماع: اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن. والسماع أيضا ما سمعت به فشاع وتكلم به"[1].

وفي تاج العروس: "السماع: الغناء، وكل ما التذته الآذان من صوت حسن: سماع"[2].

(1) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ط1، 74/2.

(2) انظر: الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، د.ط، 237/21.

ISSN: 2462-2508

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: "سماع مفرد مصدر (سمع)؛ قالوا: ذلك سماع أذني: وأنا سامعهم- هذا أمر ذو سماع: يليق أن يسمع"[1].

وفي الاصطلاح:

اختلف علماء العربية في مصلح السّماع؛ فعرَّفه أبو البركات الأنباري بأنَّه: "الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[2].

وعرَّفه السيوطي بأنَّه: "ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيِّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نَظْمًا ونثرًا"[3].

ويقصد بقوله: (ما ثبت): ما صحَّ سنده وتواتر، فخلا من الانقطاع، والعلّة والشُّذوذ[4].

وعرفه السيوطي: "السَّمَاعُ: لقف الحَدِيث عَن لفظ الشَّيْخ إملاء، أَو تحديثًا من حفظه أَو كِتَابَته"[5].

عرفه المناوي: "السماع: فهم ما كوشف به من البيان، وقيل تعريف بإشارة وتوقيف بإمارة"[6].

ويُعدُّ السَّماع الأصل الأول من أصول الاستدلال النحويّة، والأساس الذي بنيت عليه أغلب القواعد النحويّة، إذ اعتمد عليه النحويون –البصريون والكوفيون– في وضع قواعد النحو وأحكامه، وفضلا عن صلته بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وما روي من كلام العرب شعره ونثره، فهو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها.

وكان النحاة يسمُّون المادة المسموعة: الفصيح، ويقصدون بذلك النصوص التي تتسم بالنقاء اللغوي، وعدم التأثُّر بلغة الأمم المجاورة.

المطلب الثاني: القرآن الكريم باعتباره مصدرًا من مصادر السماع:

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾{سورة يوسف: 2} ، ومعنى ذلك أن القرآن الكريم عربي اللغة واللسان، نزل على النبي العربي صلى الله عليه وسلم، في الأرض العربية المباركة، فهو نص عربي القلب والقالب، فـ"من بين لغات الأرض التي تعد بالآلاف اصطفى الله العليم الحكيم اللسان العربي ليكون وعاءً يحمل وحيه تعالى، ورسالته الأخيرة الجامعة إلى الناس أجمعين، وكانت هناك لغات عديدة في الأرض ذات تاريخ طويل في التعبير عن مخرجات الحضارة كاليونانية واللاتينية والفارسية والسنسكريتية والسريانية والمصرية القديمة وغيرها"[7]، والسماع هو الأصل الأول في تقعيد اللغة، فلا لغة بغير سماع، فيجب أن تعتمد القواعد اللغوية على السماع الموثوق فيه نقلا من جهة المتن والسند[8]، فنصّ

(1) انظر: عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، 2ط1، /1109.

(2) انظر: د. نور الدين مختار الخادمي، **تعليم علم الأصول**،ط2، 20-22.

(3) انظر: السيوطي، **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، ط1، 44/1.

(4) انظر: المرجع السابق،ط1، 44/1.

(5) انظر: المرجع السابق،ط1، 44/1.

(6) انظر: المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ط1، 197/1.

(7) سعيد، **اللسان العربي "الهوية، الأزمة، المخرج"**، د.ط، 16.

(8) راجع في ذلك أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** د.ط، 7-156، جبل، **الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته"** د.ط، ، 51-84، عبد الكريم، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي** ط1،

ISSN: 2462-2508

القرآن الكريم من عند الله سبحانه، فلا أوثق منه متنًا، ومن جهة السند فقد نُقل النص الشريف على يد أئمة القراء، الذين نقلوا إلينا القراءات المتواترة الصحيحة، "وأئمة القراءات المتواترة عندما تلقوا القرآن من الأسلاف –الصحابة والتابعين– وعندما لقنوا بدورهم الأخلاف إياه لم يكونوا عابثين ولا عاجزين ولا غافلين، فضلا على أنهم لم يكونوا خائنين ولا كذَّابين"[1] فالقرآن الكريم صحيح المتن والسند، وهو كله مما نطق به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، "فالقراءات المتواترة تواترا قاطعًا شاملا لأصولها وفرشها منزلة من عند الله، ونطقت بها شفتا الرسول صلى الله عليه وسلم، وتلقاها عنه صحابته، وتلقاها عنهم التابعون وتابعوهم من العدول الضابطين، طبقة موفورة العدد عن طبقة موفورة العدد، ويستحيل عقلا أن يكونوا أمضوا القرون وهم يقرأون غير ما أنزل الله"[2].

وقد تباينت وجهات نظر النحويين في هذه القضية منذ القدم، فلم تسلم قراءة من القراءات السبعة المعتد بها من طعونهم، وهاك إيجاز ذلك:

1) قراءة ابن عامر (ت 118هـ) وجه إليها التلحين 18 مرة.

2) قراءة حمزة (ت 150 هـ) وجه إليها التلحين 15 مرة.

3) قراءة نافع (ت 169 هـ) وجه إليها التلحين 12 مرة.

4) قراءة الكسائي (ت 180) وجه إليها التلحين 11 مرة.

5) قراءة ابن كثير (ت 120 هـ) وجه إليها التلحين 9 مرات.

6) قراءة أبي عمرو (ت 154) وجه إليها التلحين 7 مرات.

7) قراءة عاصم (ت 127) وجه إليها التلحين 7 مرات[3].

فـ"جميع القراءات مع الأسف أصابها الطعن، أو التجريح، أو المعارضة بأي وجه من الوجوه، ولم تسلم لنا أية قراءة مهما كانت درجتها من الصحة والتوثيق والتواتر، فهل هذا يجوز؟ وهل يصح من المسلم الغيور على دينه وكتابه المقدس أن يسلم بهذا الطعن أو ذلك التجريح؟[4] وهل يجمل بنا أن نستسلم لكل ذلك دون أن ندافع عن كتاب الله بكل ما أوتينا من قوة وحجة وإقناع؟"[5]

كل هذا وجه إلى القراءات القرآنية التي نقلها السادة الحفاظ سلفا عن خلف، وهذا دفع بدوره بعض الأيدي

ص95–100، البحة، **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين**، ط1، 45–56، ياقوت، **أصول النحو العربي**، د.ط، 541–571، عيد، **الرواية والاستشهاد باللغة "دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"** د.ط.

(1) السعيد، **دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**، د.ط، ص14.

(2) السعيد، **دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**، د.ط، ص27، ، وراجع: العسال، **القراءات ورد مطاعن المستشرقين**، ط1، ، ص5–23.

(3) الأنصاري، **نظرية النحو القرآني "نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية**، ط1، ص145.

(4) "القرآن مصدر من أوثق المصادر للقياس اللغوي، فالنحاة متفقون على أنه من أهم الأصول التي يعودون إليها عند القياس وعند الاستشهاد" عبد الكريم، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي** ط1، 95، وراجع: الأفغاني، **في أصول النحو**، د.ط، 28–29.

(5) الأنصاري، **نظرية النحو القرآني**، ط1،ص 144.

ISSN: 2462-2508

العابثة إلى الإشارة بأصابع الاتهام الموتورة إلى النص القرآني، ومن هذه الأيدي أيدي بعض المستشرقين الذين وجدوا من هذه الطعون بذرة لو أحسنوا غرسها – في زعمهم– لأتت أكلها، فقد "زعم المستشرق جولدتسيهر Goldziher أن قراءات القرآن ليست عن توقيف ورواية، وإنما هي عن هوى من القراء، وعن رغبة منهم في أن يرضوا مقاصدهم وأفهامهم. ومن قبل أنكر المستشرق تيودور نولدكه T.Noeledeke قرآنية بعض ألفاظ القرآن؛ فمثلا: أوائل بعض السور ليست في رأيه إلا الحروف الأولى أو الأخيرة من أسماء بعض الصحابة الذين كانوا يحوزون نسخا من سور قرآنية معينة، وعلى سبيل المثال: السين فيما يدعي نولدكه من (سعد بن أبي وقاص)، والميم من (المغيرة)، والنون من عثمان بن عفان، والهاء من أبي هريرة. وذكر هذا المستشرق أن القراءات نشأت بعد ظهور النقط، أي بعد انقضاء عهد الصحابة فضلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وزعم المستشرق كازانوفا Casanova أن الجمع العثماني للقرآن الذي قصد أول ما قصد إلى تحديد القراءات الثابتة القرآنية هو مجرد أسطورة نُسجت أيام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان؛ للإشادة بعثمان بن عفان الذي لف عرقهم بعرقه أمية بن عبد شمس. وأفرط هذا المستشرق فقال: إن أول من جمع القرآن الكريم هو الحجاج بن يوسف الثقفي سنة 95هـ ؛ أي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بنحو خمس وثمانين سنة. ورمى القس جولد زاك Goldsack المسلمين بتحريف الكتاب الشريف، وذكر بالباطل أن في القرآن الحالي اختلافات كافية لإثبات أنه لا ينتظم كل الآيات التي نطق بها محمد. وادعى المستشرق آرثر جفري Arthur Jefferey أن قراءات التنزيل تطورت على الأيام؛ ومعنى هذا أنه يرتاب في أن يكون القرآن بقراءاته التي يعتقد المسلمون تواترها هو الذي أنزله الله تعالى، والذي نطق به النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

وهذا أمر طبيعي من أقوام حقدوا أشد الحقد على كتاب أُنزل من عند الله ولم ينله تحريف ولا زيف على مر العصور، عندما رأوا أهله يُلَحِّنون ما جاء به، مع العلم أنه نزل بلغتهم العصماء، وجاء وفقا لنظامها الدقيق.

وإذا نظرنا إلى وجهة نظر المدارس النحوية وجدنا الآتي: "البصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، وذلك كاستدلالهم مثلا في كلا وكلتا[2] بقراءة حمزة والكسائي[3]"[4]، "هذا والكوفيون لم يتحفظوا في مجال

(1) السعيد، **دفاع عن القراءات القرآنية المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**، د.ط، ص 28، 29، وراجع تفصيل ذلك في: العسال، **القراءات ورد مطاعن المستشرقين**، ط1، 244-322.

(2) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، د.ط، 439/2 وما بعدها، الأنباري، **أسرار العربية**، ط1، 255، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ط6، 268-269، **اللمع** 86، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، د.ط، ص86، ابن جني، **علل التثنية**، د.ط، ص54-55، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ط1، 746/2، العكبري، **اللباب**، ط1، 398/1-402.

(3) حيث استدلوا على أن الألف فيهما ليست للتثنية بقراءة حمزة والكسائي بـ"أنها تجوز إمالتها قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [سورة الإسراء: 23]، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف: 33] قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها" **الإنصاف** 488/2، وراجع: **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** 90/2، **مغني اللبيب** 268، 481، **التبيان في إعراب القرآن** 817/2، **لسان العرب** 228/15، **المصباح المنير** 540/2.

(4) مكرم، **القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية**، ط3، ص109.

ISSN: 2462-2508

القراءات كما تحفظ البصريون، ذلك لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره؛ لأن شعار الرواة فيها الدقة والضبط والإتقان، ومن ثم كانت في نظرهم مصدرا لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأنها في ذاتها يجب أن تُشتق منها المقاييس، وتُستمد الأصول"[1].

تلك نظرة عامة عن الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته في النحو العربي، لكن هناك علماء عنوا عناية خاصة بالشاهد القرآني، وأولوه الأهمية القصوى والمقام الأول، وإن اختلفت آراؤهم النظرية ومواقفهم العملية في بعض الأحيان، ولنا بعد قليل إن شاء الله وقفة مع عالم من علماء النحو الكبار، وفن من فنون التأليف المتميزة، وموقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة.

المبحث الثاني:

احتجاج ابن الحاجب بالقرآن الكريم والقراءات في أمالي ابن الحاجب

المطلب الأول: الاحتجاج بالقرآن الكريم:

كانت الآيات القرآنية عُمدة ابن الحاجب في الاستشهاد ولها القدح المعلى في أمالي ابن الحاجب؛ فهو المادة الأولى التي اعتمد عليها في التمثيل لآرائه وترجيحاته، فتجده يتمثل به في مجال تأييد الصحة في إعرابه لآية من الآيات، أو لترجيحه لرأي في مسألة نحوية، أو تفسير كلمة، فقد أملى على (145) آية من القرآن، واستشهد ب (272) آية في أمالي ابن الحاجب، ومنها:

وفي عود الضمير على مذكور وغير مذكور أملى ابن الحاجب بالقاهرة؛ لا يُشترط أنْ يكون الضمير عائدًا على مذكور ليس إلَّا، بل على مذكور وغير مذكور، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ ﴾F سورة النساء:11]

إلى قوله ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ ﴾، فإن الضمير عائد على الميت، وإنْ لم يتقدّمْ له ذكر، إلَّا أنه لما قال ﴿ يُوصِيكُمُ ﴾، عُلِمَ أنَّ ثَمَّ ميتًا، فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور إذا كان في الكلام ما يُرْشِد إليه، وإنْ لم يكن مصرّحًا به [2].

وقال أيضًا مليًا بالقاهرة على قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ ﴾ {سورة الأنبياء: 104}، يجوز أنْ يكون في موضع نصب على المصدر ب (نعيده)، كأن الأصل: نعيد أوَّلَ خلق إعادة مثل ما بدأناه، وتكون (ما) مصدرية. ويجوز أن يكون في موضع الحال، كأنه قال: نعيد أوّلَ خلق مماثلًا للذي بدأناه[3]. وصح الحال لأنه من الضمير المعرفة في (نعيده). ويجوز أنْ يكون (كما بدأنا) متعلّقًا ب (نطوي) منصوبًا على المصدر، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل. والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبَّه به في اللفظ والمعنى، وتارة يخالفُه. وإذا خالفه فقد يكون الأول بأمر عام والثاني بأمر خاص[4]، وقد يكون بالعكس، وقد يكونان جميعًا

(1) مكرم، **القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية**، ط3، 109، 110، راجع في ذلك: الأفغاني، **في أصول النحو**، د.ط، ص28 وما بعدها، البحة، **ظاهرة قياس الحمل**، ط1، 56-58، الزبيدي، **القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره"**، ط1، 82-90.

(2) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 118/1.

(3) انظر: الزمخشري، **الكشاف**، د.ط، 585/2.

(4) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 119/1.

مذكورين بلفظ خاص، والمراد تشبيهُه بالأمر العام، وهذا من القسم الآخر[1].

إملاؤه على (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ {سورة السجدة: 20}، وموضع الشاهد:

﴿ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ حيث وضع الظاهر ﴿ ٱلنَّارِ ﴾ موضع الضمير، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾ {سورة الأعراف: 170} وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾ {سورة الكهف: 3}.

ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ ﴾ {سورة يونس: 35}[2] إذ قال: "قرأ ابن كثير وورش وابن عامر "يَهَدِّي" بفتح الياء والهاء وتشديد الدال" وبعد أن وجَّه هذه القراءة قال: "وقرأ حفص "يَهِدِّي" بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال"، وبعد أن وجَّه هذه القراءة قال: "وقرأ أبو بكر مثل حفص إلَّا أنَّه يكسر الياء ووجهه كوجهه، وكسر الياء لإتباع الهاء لِمَا في الهاء من الخفاء، فلَمَّا كُسِرَتْ أشبهت الياء فَكُسِرَ ما قبلها لذلك"، ثم قال :"وقرأ أبو عمرو وقالون "يَهِدِّي" بفتح الياء، وإخفاء فتحة الهاء، وتشديد الدال"، وبعد أن وجَّه هذه القراءة قال: "وقرأ حمزة والكسائي "يَهْدِي" بفتح الياء وإسكان الهاء، وتخفيف الدال، وهو مضارع "هدى"، فلا إشكال فيه[3].

فذكر أسماء القراء بهذه الصورة وتخريج قراءاتهم ونسبتها إليهم ليدل على تمكن ابن الحاجب من القراءات واهتمامه بها.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

كشفت كتب الطبقات أن ابن الحاجب يُعد من علماء القراءة، فقد أجمعتْ على أنَّه كان معنيًا بالقراءات، وأنَّه أخذها عن أساطين القُراء في مصر في مقتبل حياته العلمية، وتمر حقبة من الزمن، ثم يأتي ابن الجزري[4] (ت٨٣٣هـ)، فيذكره في مواضع من كتابيه "النشر في القراءات العشر"، و"منجد المقرئين"، وهو يعرض للقراءات المتواترة والشاذة، ويعزو إليه آراء في ذلك، ثم يشير السفاقسي إلى مثل هذا إشارة ليس بالغة الأهمية، ولكنه يضع علامة مضيئة على موقف ابن الحاجب بين النحويين والقراء[5].

فابن الحاجب كان شديد العناية بالقرآن وقراءاته، فقد حفظه في صغره، وسمع من الشاطبي كتاب التيسير والشاطبية، واشتغل بالفقه وأصوله، فكانت صلته بالقرآن وثيقة مستمرة، ولذا أكثر من الاستشهاد بالآيات،

(1) انظر: المرجع السابق، د.ط،119/1.

(2) انظر في القراءات الواردة للآية: عمر ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 75/3.

(3) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 205/1.

(4) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، العمري الدمشقيّ ثم الشيرازي الشافعيّ، الشهير بابن الجزري: شيخ الإقراء في زمانه. من حفاظ الحديث. ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها (دار القرآن)، ورحل إلى مصر مرارا، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمورلنك إلى ما وراء النهر. ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها. ومات فيها. نسبته إلى (جزيرة ابن عمر). من كتبه (النشر في القرآت العشر) جزان، و (غاية النهاية في طبقات القراء)، توفي 833هـ. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ط15، 45/7.

(5) انظر: الصفاقسي، **غيث النفع في القراءات السبع**، ط1، 49.

ISSN: 2462-2508

وكانت ترد على لسانه سهلة لبنة[1]. وقد ظهر أثر ذاك في كتبه ومصنفاته التي ألَّفها، إذ تعرَّض لكثر من القراءات ونسبها إلى أصحابها، وبيَّن توجيهها النحوي.

ومن آثار عدم إيمانه بصحة السند وحده، والتزامه بالتواتر، ورفضه الاعتقاد بأنَّ القراءات السبع آحاد أن ذهب إلى أنَّ (امرأتك) مرفوعة على البدلية من دون النصب على الاستثناء في قوله تعالى ﴿ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾{سورة هود: 81}، لأنَّ هذا عنده أظهر نزولًا عند قياس العربية، أمَّا حملها على الرفع والنصب فـ"إنَّما يقع فيه من يعتقد أنَّ القراءات السبع آحاد، يجوز أن يكون بعضه خطأ، فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يناقضان به، فأمَّا من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن مثل ذلك"[2]، ثم ضَيَّقَ ابن الحاجب على نفسه وعلى القراءات واسعًا فزعم أنَّ "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة، وتخفيف الهمزة ونحوها"، أي: أنَّ القراءات السبع متواترة في الفرش دون الأصول، وقد ردَّ عليه ابن الجزري بقوله: "زعم أنَّ المد والإمالة، وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء، وأنَّه غير متواتر، قول غير صحيح"[3]، ثم انحى عليه باللائمة، وناقشه طويلًا، ناقضًا قوله بالأدلة المنطقية والعقلية[4].

وأمَّا ما يتعلق بموقف ابن الحاجب حول ما شذَّ من القراءات، وماهي القراءة الشاذة، فنقول: اختلف المقرئون في تفسير القراءة الشاذة، فقد ذهب بعض الأئمة في تفسير الشاذ إلى أنَّه ما ا زد على العشر، وضيق آخرون، فقالوا: ما زاد على السبع، وهو مذهب ابن الحاجب فيما نقله عنه القاضي أبو نصر عبد الوهاب السبكي[5] في كتابه (جمع الجوامع في الأصول)[6]، وصححه بأنَّ ما وراء العشر هو الشاذ؛ لأنَّ ابن الحاجب قال: "والسبع متواترة " فيفهم من كلامه أنَّ ما وراءها شاذ، وقد ردَّ عليه ابن الجزري بأنَّ هذا "لا يدل عليه كلام ابن الحاجب ثم أنَّه لو أدعاه لما سلم له، إذ أنه لا يستطيع أحد أن يماري في أنَّ قراءة جعفر ويعقوب وخلف متواترة، وأنَّ قراءة خلف لا تخرج عن أولئك السبعة، ولا عن قراءة الكوفيين في حرف، كما أنَّ قراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمرو، وأبو جعفر هو شيخ نافع، ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى، ومن أجل هذا قال ابن الجزري بأنَّ الصحيح أنَّ ما وراء العشرة هو الشاذ [7].

(1) انظر: عبدالله، **ابن الحاجب النحوي**، د.ط، ص127.

(2) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 546/2.

(3) انظر: ابن الجزري، **منجد المقرئين**، ط1، ص57.

(4) انظر: المرجع السابق،ط1 ص60.

(5) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون. قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله. من تصانيفه (طبقات الشافعية الكبرى) ستة أجزاء، و(معيد النعم ومبيد النقم)، و(جمع الجوامع)، توفي 771هـ. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ط15، 184/4.

(6) انظر: السبكي، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، ط2، ص21.

(7) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، 45/1.

ISSN: 2462-2508

ويرى الدكتور طارق الجنابي أنَّ ما ذكره السبكي أدلُّ من قول ابن الجزري؛ لأنَّ ابن الحاجب صرَّح بذلك في كتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)، فقال: "القراءات السبع متواترة، لنا: القطع، لو لم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر، ك(ملك) و(مالك)، ونحوهما، وتخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما، ثم قال بعد ذلك: ولا يجوز العمل بالشاذ، وهذا خير دليل على مقصد ابن الحاجب من أنَّ ما وراء السبعة هو شاذ[1].

ثم نقل ابن الجزري موقف ابن الحاجب من القراءة الشاذة إذ قال: لا يجوز أن تقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة، ولا غيرها عالمًا كان بالعربية أو جاهلًا، واذا قرئ بها قارئ، فإن كان جاهلا بالتحريم عرف به وأمر بتركها، وإن كان عالما أُدِّبَ بشرطه، وأمَّا تبديل (آتنا) ب(أعطنا) و(سولت) ب(زينت) فليس من الشواذ[2]، وإلى مثل هذا ذهب السبكي في إجازته القراءة بالقراءات[3] السبع في الصلاة وغيرها وتحريمه ما عداها[4].

المبحث الثالث:

موقف ابن الحاجب من القراءات

بين القراء واللغويين والنحويين

المطلب الأول: اعتداده بالقراءات القرآنية واحتجاجه بها:

نقل السفاقسي[5] عن ابن الحاجب موقفه من القراء والنحويين، فقال: "وقال ما معناه: إذا اختلف النحويون والقُراء كان المصير إلى القراء أولى؛ لأنَّهم ناقلون عَمَّنْ ثبتتْ عصمته من الغلط؛ ولأنَّ القراءة ثبتتْ تواترًا، وما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سلم أنَّ ذلك ليس بمتواتر فالقُراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم؛ لأنَّهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين[6].

وممَّا يفيد صحة ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، في كتابه جامع البيان في ما نقله ابن الجزري عن التعارض بين القراءة، والقياس في العربية أنَّ "أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت

(1) انظر: ابن الحاجب، **منتهى الوصول والأمل**، ط1، ص259.

(2) انظر: ابن الجزري، **منجد المقرئين**، ط1، 17.

(3) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون. قال ابن كثير: جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على قاض مثله. من تصانيفه (طبقات الشافعية الكبرى) ستة أجزاء، و(معيد النعم ومبيد النقم)، و(جمع الجوامع)، توفي 771هـ. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ط15، 184/4.

(4) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، 4/1.

(5) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق: برهان الدين: فقيه مالكي. تفقه في بجاية وحج فأخذ عن علماء مصر والشام. وأفتى ودرّس سنين. له مصنفات منها (المجيد في إعراب القرآن المجيد – خ) ويسمى إعراب القرآن، و (شرح ابن الحاجب) في أصول الفقه، توفي 742هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ط15، 63/1.

(6) انظر: الصفاقسي، **غيث النفع في القراءات السبع**، ط1، 49.

ISSN: 2462-2508

عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"[1].

وممَّا يدل لابن الحاجب على ذلك أنَّه قبل قراءة نافع في (محياي)، وإن كانت ضعيفة عند النحويين لالتقاء الساكنين، ثم ذهب في تأويل هذه القراءة؛ بأنَّ الألف مدٌّ يقوم مقام الحركة، أو لنية الوقف، يقول: "وقد جاء الإسكان عليها مع الألف، إمَّا لكون الألف مدًّا يقوم مقام الحركة فيختص بها، وإما لنية الوقف، وهو في قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾ {سورة الأنعام: 162} وهو عند النحويين ضعيف"[2].

وقد ذهب في هذا المقام أيضًا إلى القول بأنَّ القراء لم يأخذوا قراءاتهم من نحوهم، بل يأخذوها نقلًا، حتى لو خالف النقل مذاهبهم في النحو، ولم يقرؤوا إلَّا بما نقلوا، وفي سبيل التدليل على ذلك ذكر أنَّ في قوله تعالى: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ {سورة يالقصص: 82}[3]، قولين: أحدهما: أنَّ (وي) كلمة دخلت على(كأن). والآخر: أنَّها (ويك) دخلت على (أنَّ)، فالأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، والقراء البصريون جاءت قراءتهم خلاف مذهبهم، ووفق مذهب الكوفيين، وقراءة الكوفيين جاءت على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو البصري يقف على الكاف من (ويك)، والكسائي كوفي يقف على الياء من (وي).

فهذا يدلك على أنَّ قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلًا، حتى ولو خالفة النقل مذهبه في النحو لم يقرأ إلَّا بما نُقِلَ كما رأيته في (وي)[4].

إنَّ هذه الموازنة تجعلنا نوقن بأنَّ ابن الحاجب كان يميل إلى جانب القراء، ولا يأخذ بآراء النحويين إلَّا حيث يجدها موافقة للقراءات أو غير متعارضة معها في أقل الأحوال، أمَّا إذا اختلفت قراءتان لجأ إلى أقيسها في العربية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾ {سورة الكهف: 25}[5]، فيمن قرأ بتنوين مائة وهي عن غير قراءة حمزة والكسائي، وأعربت (سنين) على البدل، وأمَّا قراءة حمزة والكسائي بغير تنوين فيلزم إعرابه على التمييز، والأول: أقيس في العربية، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: أحدهما، جمع مميز (مائة)، والآخر نصبه، على حين أنَّ المائة والألف مضافة إلى مميزها[6]. وقد ناقش ذلك بكلام طويل مجمله ردُّ قراءة حمزة والكسائي، وقبوله قراءة الجماعة؛ لأنَّها أقيس عند النحويين، وهنا تظهر على بحثه ودراسته آثار وقسمات من مذهب البصريين[7].

أمَّا إذا اتفقت قراءتان وكان لأحدهما تأويلان: أحدهما موافق للقراءة الأخرى "كان حملها على الموافق أولى لِئلَّا يؤدي إلى اختلاف المعاني، والأصل اتفاقهما"[8]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ {سورة يونس: 71} على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنَّه في المعنى مشترك بينه وبين الفاعل في (فاجمعوا)، "وبيانه من

(1) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، 11/1.

(2) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 614/2.

(3) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 34-33/5.

(4) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 486/1.

(5) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 359/3.

(6) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 486/1.

(7) انظر: المرجع السابق، د.ط،486/1.

(8) انظر: المرجع السابق، د.ط،486/1.

ISSN: 2462-2508

وجهين: أحدهما، لو لم يكن كذلك، لكان معطوفًا على (أمركم)، ولو كان معطوفًا على (أمركم) لكان التقدير: أجمِعُوا أمركُم واجمِعُوا شركاءَكُم، ولا يقال إلَّا أجمعت أمري، وجمعت شركائي. وثانيهما: ما ثبت من قراءة يعقوب (شركاؤُكُم) بالرفع"[1].

ومنع بصورة قاطعة تأويل قراءة صحيحة على شيء لم يثبت في اللغة، فمن ذلك ما روي عن القراءة الأولى ل(ابن ذكوان) في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾{سورة يونس: 89}[2]، بتشديد التاء وتخفيف النون، ووجهه أنَّ (لا) نافية، والفعل مرفوع على وجهين: أحدهما أن يكون جملة خبرية معناها النهي معطوفة على جملة معناها الطلب، والوجه الثاني، أن تكون الواو واو الحال، أي: استقيما غير متبعين، والجملة النفيية الفعلية، يجوز أن تأتي بالواو، وبغير واو، وردَّ بتضعيف زعم من زعم أنَّها نهيية، والنون، نون التوكيد الخفيفة كسرت أو الثقيلة حذفت الأولى منها، إذ قال: "لا ينبغي أن تُأوَّل قراءة صحيحة عليه؛ لأنَّه لم يثبت في اللغة مثله"[3].

ومن مظاهر تمسكه بتواتر القراءات وبرسم المصحف، ورفض أية لغة تأتي مخالفة لهما، ردِّه على الزمخشري في زعمه أنَّ (بني تميم) يرفعون ما بعد (ما) على الابتداء، ويقرأون: (ما هذا بشرٌ)، إلَّا من درى كيف هي في المصحف، إذ قال: إنَّ هذه القراءة إذا كانت جائزة قبل المصحف، فلا تصح بوجود المصحف، وإن لم تكن جائزة، فقد نسبهم إلى الجهل، وارتكاب المحظورات؛ لأنَّه لا تجوز القراءة بها إلَّا كما هي في المصحف، وإن كلام الزمخشري يؤذن بأنَّ القراءة كانت سائغة قبل المصحف، ثم لَمَّا كُتِبَ المصحف لم تُسَغْ إلَّا على ما يوافقه، وهو غير مستقيم كما قال ابن الحاجب[4]، ثم استطرد في رده على الزمخشري، فقال: "وقوله: ويقرؤون: (ما هذا بشرٌ)، يؤذن بأنَّ لأهل كل لغة أن يقرؤوا بلغتهم، أو يؤذن بأنَّ هذه القبيلة كانت تفعل ذلك، وليس ذلك بمستقيم"[5] ؛ لأنَّه لا يجوز أن يُقْرأ القرآن على حسب اختلاف اللهجات مالم ينقل متواترًا[6].

ومن دلائل تمسكه بقراءات السبعة، ذهابه إلى تأييدها دائما، وتأويل ما جاء منها وفيه عدة احتمالات، وهو يعزو كل وضع إعرابي واضح، أو شائع، أو سائغ لإحدى تلك القراءات، وكثيرًا ما يضعف رأيًا نحويًا يجد طريقة إلى إحداها، فقد ذكر أنَّ المختار الرفع في (غير) في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾{ سورة النساء: 95}، على أنَّه استثناء لا نعت، أمَّا الجر فهو ضعيف، ولذلك لم يقرأ به في السبعة، فالوجه إذن حمل الآية على الرفع[7].

ومنه أنَّه عرض للقراءات القرآنية المختلفة في قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾{سورة يونس: 35}، فقد قرأ ابن كثير وورش وابن عامر (يَهدِّي) بفتح الياء وتشديد الدال، وأصله (يهتدي)

(1) انظر: المرجع السابق، د.ط،289/1.

(2) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 90/3.

(3) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، 289/1.

(4) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 363/1.

(5) انظر: المرجع السابق، د. ط،363/1.

(6) انظر: المرجع السابق، د. ط،363/1.

(7) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 205/1.

ISSN: 2462-2508

مضارع (اهتدى)، وقرأ حفص(يَهِدِّي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وق أ ر أبو بكر مثل حفص، إلَّا أنَّه يكسر الياء، وقرأ أبو عمرو وقالون (يَهِدِّي) بفتح الياء واخفاء الفتحة وتشديد الدال، وقرأ حمزة والكسائي (يَهْدِي) بفتح الياء واسكان الهاء وتخفيف الدال، ثم بعد ذلك بين وجه كل قراءة، وسلم بها جميعًا[1].

وقد ذهب أيضًا إلى الأخذ بإجماع القراء، ومنع قبول أية لغة فيها مخالفة لإجماعهم، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ {سورة القمر: 49} مع أنَّ ومن أجل ذلك أوَّل نصب (كل) في قوله حقَّه الرفع، بأنَّ النصب لازم احترازًا من التفسير بالصفة ل(خلقناه)، فلم يدرِ هل قوله (خلقناه) صفة لشيء، ويكون قوله (بقدر) هو الخبر، ومختار النحويين في مثل هذه المسألة الرفع لاكتفاء الفعل بالضمير، ولذا قيل إنَّ (كلَّ شيء)، قد انتصب بالتأويل المذكور خوف التفسير لِئلَّا "يؤدي إلى أن يكون اجماع القراء على خلاف المختار، وهو غير سائغ"[2]، وظاهر كلامه يوحي بأنَّه يفيد إخضاع القراءة المجمع عليها لمذاهب النحويين.

يظهر لنا مِمَّا تقدم ذكره أنَّ ابن الحاجب يأخذ بظواهر القرآن أيضًا، ومتمسك بها، ويلجأ إلى تأويلها، متحرجًا في الخروج عليها، وهو في هذا غير ملومٍ؛ لأنَّ الثقافة القرآنية هي التي توجه آراءه، ومناقشاته، ومتخرجاته أحيانًا[3].

المطلب الثاني: رده القراءات وتضعيفها:

ربما ردَّ ابن الحاجب قراءةً سبعيةً لمجيئها على خلاف القياس، وهذا يناقض قوله بتواتر القراءات السبع، وهو دليل قوي على أنَّه سلك مسلك البصريين في تأويلهم أيَّ قراءة تتعارض مع القياس، ويدل على ذلك قوله في باب الاستثناء :"...وقرأ ابن عامر (إلَّا قليلًا) [4]، بالنصب على الاستثناء، والأكثر البدل لأنَّه أظهر في قياس عوامل العربية، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء، فلَمَّا أمكن كلاهما كان استعمال ما هو قياس الأكثر في كلامهم أولى"[5].

وكذلك علق على قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ {سورة إبراهيم:22}[6]، بكسر ياء المتكلم عند إضافة جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر إلى ياء المتكلم فقال: "وهي لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب"[7].

ونراه في موضع آخر يحكم على قراءة قارئين من السبعة بأنَّها ضعيفة، فيقول عند إملائه قوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ {سورة الأنبياء: 88}[8] على قراءة ابن عامر وعاصم (نُجِّي) لا يظهر فيها وجه مستقيم، فمن وجهها على أنَّه ماضٍ بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله

(1) انظر: المرجع السابق، د.ط، 205/1.

(2) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 505/1.

(3) انظر: عبد الله، **ابن الحاجب النحوي**، د.ط، 267.

(4) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 143/2.

(5) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 544/1.

(6) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 234/3.

(7) انظر: ابن الحاجب، **شرح الوافية نظم الكافية**، ط1، 253.

(8) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 147/4.

ISSN: 2462-2508

فضعيف، من حيث أسكت الياء، ومن حيث نصب المفعول به الصريح، وأقيم المصدر لما لم يُسَمَّ فاعله. ومن وجهها على أنَّه مضارع "أُنجي" أدغمت النون في الجيم فضعيف من حيث إنَّ النون لم يثبت إدغامها في الجيم، وإنَّما تخفى فيها لا تدغم، فإدغامها فيها بعيد، ومن وجهها على أنَّه مضارع "نَجَّى" لزمه حذف النون الثانية، ومثلها لا يحذف، فلا يقال في مضارع "نَسَّى" "نُسَّى" ولا في مضارع "نَزَّل" "نُزِّل"، وتشبيههم إياها بالتاءين في "تتفعل" و"تتفاعل" غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا واتفاقها ثَمَّ، ثُمَّ ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون لمجرد القياس على حذف التاء"[1].

وقد وافق العكبري ابن الحاجب في تضعيف هذه القراءة، وردَّ عليها بما يشبه ردَّه[2].

فابن الحاجب في أثناء مناقشاته لقراءات القراء السبعة، يسير على منهج سليم وهو أنَّ القراءة لابدَّ أن تكون موافقة للعربية التي نزل بها القرآن الكريم، وهذه القراءة ضعيفة في رأيه لضعف توجيهها في اللغة سواء أكانت من السبعة أم من غيرها.

وقد أيَّدَ السيوطي هذا الموقف قائلًا: "وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراءة في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري، قال في أول كتابه النشر: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت من الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ،سواء أكانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم، وهذه هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[3].

إنَّ عدم ارتضاء ابن الحاجب لبعض القراءات لا يُعدُّ طعنًا في منهجه العام في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فهي لا تعدُّ شيئًا إذا ما قيست بعشرات القراءات التي احتج بها، وبنى عليها القواعد النحوية، فقد أكثر من العناية بالقراءات، وبذل جهدًا في تخريجها على وجه من وجوه العربية، لذلك نستطيع القول: بأنَّ منهجه بشكل عام يقوم على قبول القراءات القرآنية ، وإنَّ ثقته كانت كبيرة إلى حد ما في القراءات السبعة، إذ قال في أثناء تعليقه على قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾{سورة النساء: 95}، أنَّ خفض (غير) لم يأتي في السبعة لضعفه؛ لأنَّ إن جعل صفة كان ضعيفًا، وإن جعل استثناء لم يستقم لأنَّه يكون من قوله: (من المؤمنين)، ومن المؤمنين ليس في سياق النفي، فيستثنى منه على البدلية؛ لأنَّه إنَّما جيء به بيانًا للقاعدين لا غير. فلم يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفي، فظهر من ذلك أنَّ الرفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء، كما حمل النصب على الاستثناء مع أنَّه أضعف، وظهر أنَّ الخفض ضعيف، ولذلك لم يقرأ به في السبعة[4].

المطلب الثالث: موقف ابن الحاجب من القراءات الشاذة:

(1) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 203/1.

(2) انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القران**، د.ط، 136/2.

(3) انظر: السيوطي، **الاتقان في علوم القران**، ط1، 75/1.

(4) انظر: ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، د.ط، 245/1.

ISSN: 2462-2508

لم يحتج ابن الحاجب بالقراءات الشاذة إلَّا في بضعة مواضع من مصنفاته وكتبه، وكان في ذلك تابعًا لبعض النحويين ولا سيَّما الزمخشري الذي عني ابن الحاجب بشرح كتابه المفصل، وأحيانًا يستشهد بها من تلقاء نفسه، ومن الأمثلة على ذلك ما استشهد به تبعًا للزمخشري على رفع المضارع بعد "أن" بقراءة شاذة للآية في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾{سورة البقرة: 233}[1]، فقال: "وقوله: وبعض العرب رفع الفعل بعد "أن" تشبيهًا ب "ما"، وهذا شاذ، وعليه ما روي شاذًا في قوله تعالى: (أنْ يتمُّ الرضاعة) برفع يُتِمُّ"[2].

واستشهد تبعًا للزمخشري أيضًا على حذف التنوين للتخفيف بالقراءة الشاذة (أحدُ الله)[3]، بضم الدال في "أحدُ" دون تنوين، فقال:"(والتنوين ساكن)؛ لأنَّه حرف مبني، وأصل البناء السكون، فإن لقي ساكنًا آخر فحكمه أن يحرك بالكسر على كما سيأتي. وقد يحذف تخفيفًا تشبيهًا له بحرف المد واللِّين، كما شُبِّه به في غير موضع، ومنه القراءة الشاذة في قوله: (أحدُ الله)" [4].

واستشهد أيضًا على دخول لام الأمر على الفعل المضارع الذي فاعله مخاطب بالقراءة الشاذة: (قُلْ بفضلِ الله ورحمته فبذلك فليفرحوا) {سورة يونس: 58}[5]، فقال: "(ولام الأمر) هي التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بأنَّه مطلوب للمتكلم، كقولك: (ليضربْ زيدٌ)، وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب، كقولك: (ليضربْ عمروٌ)، (لتُضرَبْ أنت)، و(لأضرِبْ أنا)، إلَّا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل، وإن كان للفاعل المخاطب فيقولون: (لتَضْرِبْ أنت)، ومنه قراءة شاذة، وهي (فبذلك فلتفرحوا)" [6].

واستشهد بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾{سورة فصلت: 17}[7]، بنصب ثمود، وقال: "واذا نصب مثل قوله: (وأمَّا ثمودَ فهديناهم) على القراءة الشاذة فالتقدير: وأمَّا ثمودَ فهدينا فهديناهم؛ لأنَّ الفعل لا يليها"[8].

المطلب الرابع: منهج ابن الحاجب في عرض القراءات القرآنية:

سلك ابن الحاجب شأنه شأن النحويين الآخرين في استشهاده بالقراءات القرآنية واحدًا من سبيلين:

أولًا: نسبة القراءة إلى أصحابها: كان ابن الحاجب ينسب القراءات التي يستشهد بها إلى أصحابها في معظم مصنفاته ومؤلفاته مِمَّا يدل على سعة علمه ومعرفته بالقراءات، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب الفاعل في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ﴾{سورة

(1) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 177-176/1.

(2) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 226/2.

(3) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 271/8.

(4) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 274/2.

(5) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 81-80/3.

(6) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 266/2.

(7) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 68/6.

(8) انظر: ابن الحاجب، **الايضاح في شرح المفصل**، د.ط، 278/2.

ISSN: 2462-2508

النور: 36}[1] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بن عياش، بفتح الباء"[2].

وقوله في باب الأسماء الموصولة: "وعلى كلا الوجهين جاء في قوله تعالى:﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ {سورة البقرة: 219}[3]، قرأ ابن عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالنصب"[4].

ثانيًا: عدم نسبة القراءة لقارئ معين: كثيرًا ما كان ابن الحاجب يورد القراءة دون أن يعين صاحبها بل يكتفي بقوله: على القراءتين، أو قرئ بهما جميعًا [5]، أو على المختار[6]، فيمن قرأ بالفتح، ومن ذلك عدم عزوه قراءة قوله تعالى :﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾{سورة المائدة: 119}[7].

وقراءة قوله تعالى:﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ {سورة الانفطار: 19}[8]، اللتينِ ساقهما شاهدًا على جواز إعراب الظرف المضاف إلى الجملة وبنائه[9]، ومن ذلك أيضًا عدم عزوه قراءة (فبذلك فلتفرحوا) {سورة يونس: 58}[10]، التي ساقها شاهدًا على دخول لام الأمر على الفعل المضارع للمخاطب. وكذلك وُجِدَ ابن الحاجب في كثير من الأحيان لا يصرح بوجه القراءة أو صاحبها بل يكتفي بالإشارة إليها فقط[11].

الخاتمة

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته بحول الله وقوته يطيب للباحث أن يعرض أهم النتائج التي توصل إليها في أثناء بحثه، وكذلك بعض التوصيات التي يوصي بها.

أولا: النتائج:

1. كان ابن الحاجب من العلماء المناصرين للاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته قولا وعملا.
2. أثرت ثقافة ابن الحاجب ومعارفه القرآنية تأثيرا إيجابيا في احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته في النحو العربي.
3. لم تخل أمالي ابن الحاجب من النقد لبعض القراءات القرآنية وإن كانت قليلة مقارنة بقبوله الاحتجاج بالقرآن وقراءاته المختلفة.

ثانيًا: التوصيات:

1. يوصي البحث الدارسين بالاهتمام بقضية الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته؛ حيث إنه أصل علوم العربية، وأثبت وأرسخ النصوص التي يمكن الرجوع إليها في النحو وغيره.
2. يوصي البحث الدارسين بدراسة الآراء المختلفة للنحاة في قضية الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته؛ حتى

(1) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 257/4.

(2) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 332/1.

(3) انظر قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 169/1.

(4) انظر: ابن الحاجب، **شرح الوافية نظم الكافية**، د.ط، ص233. وابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 544/2.

(5) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 726/3.

(6) انظر: المرجع السابق، ص 974.

(7) انظر: قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 215/2.

(8) انظر: المرجع السابق، ط2، 90/8-91.

(9) انظر: ابن الحاجب، **شرح الوافية نظم الكافية**، د.ط، ص305.

(10) انظر: قراءات الآية في: عمر، ومكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، 80/3-81.

(11) انظر: ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية**، ط1، 469/2.

ISSN: 2462-2508

لا تكون الأحكام على النحاة أو المدارس النحوية عامة في هذه القضية.

3. يوصي البحث بالاهتمام بشكل عام بالدراسات النحوية المتماسة مع العلوم الإسلامية والعربية الأخرى من علوم القرآن الكريم والحديث الشريف والفقه وأصوله وغيره من العلوم.

المصادر والمراجع

1. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م).

2. الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، د.ط، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1987م).

3. الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، **أسرار العربية**، ط1، (بيروت، دار الجيل، 1995).

4. الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (دمشق، دار الفكر، د.ت).

5. الأنصاري، أحمد مكي، **نظرية النحو القرآني "نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية**، ط1، (د.م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1405هـ).

6. البحة، عبد الفتاح حسن علي، **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين**، ط1، (د.م، دار الفكر للطباعة والنشر، 1989م).

7. جبل، محمد حسن حسن، **الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته**، د.ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت).

8. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، (د.م، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت).

9. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، **منجد المقرئين**، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م).

10. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع**، تحقيق: فائز فارس، د.ط، (الكويت، دار الكتب الثقافية، د.ت).

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، (دمشق، دار القلم، 1985م).

12. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **علل التثنية**، تحقيق: د. صبيح التميمي، (مصر، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ).

13. ابن الحاجب، عثمان أبو عمر, **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: د. موسى العليلي، د.ط، (العراق، مطبعة الآداب، 1980م).

14. ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو، **الايضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، د.ط، (العراق، وزارة الأوقاف، 1982م)

15. ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، (بيروت، دار الجيل، 1989م).

16. ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو، **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق: جمال عبد العاطي

ISSN: 2462-2508

مخيمر أحمد، ط1، (المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1997م).

17. ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو، **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، اعتنى بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين العيني، ط1، (مصر، مطبعة السعادة، 1326هـ).

18. الخادمي، نور الدين مختار، **تعليم علم الأصول بشرح واضح وأسلوب عصري وتطبيق ميسر واختصار مفيد**، ط2، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005م).

19. الزبيدي، سعيد جاسم، **القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره"**، ط1، (عمان الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997م).

20. الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، د.ط، (بيروت، مكتبة الحياة، د.ت).

21. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، **الأعلام**، ط15، (بيروت، دار العلم للملايين، 2002م).

22. الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، د.ط، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ت).

23. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، علق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، (بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 2003م).

24. سعيد، عبد الوارث مبروك، **اللسان العربي "الهوية، الأزمة، المخرج"**، د.ط، (د.م، دراسات في اللسان العربي، د.ت).

25. السعيد، لبيب، **دفاع عن القراءات القرآنية المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**، د.ط، (القاهرة، دار المعارف، د.ت).

26. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، **الاتقان في علوم القران**، ط1، (القاهرة، دار الفاروق الحديثة، 1415هـ).

27. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، ط1، (القاهرة، مكتبة الآداب، 2004).

28. الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، **غيث النفع في القراءات السبع**، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2004م).

29. عبد الكريم، بكري، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، ط1، (د.م، دار الكتاب الحديث، 1999).

30. عبد الله، إبراهيم محمد، **ابن الحاجب النحوي**، د.ط، (د.م، دار سعد الدين، 2005م).

31. العسال، محمد محمد إبراهيم، **القراءات ورد مطاعن المستشرقين**، ط1، (القاهرة، دار الطباعة المحمدية، 1991م).

32. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القران**، تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، (القاهرة، عيسى البابي الحلبي، د.ت).

ISSN: 2462-2508

33. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب**، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1، (دمشق، دار الفكر، 1995).

34. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوة، د.ط، (باكستان، المكتبة العلمية، د.ت).

35. عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، (القاهرة، عالم الكتب، 2008م).

36. عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، (الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م).

37. عيد، محمد، **الرواية والاستشهاد باللغة "دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"**، د.ط، (القاهرة، عالم الكتب، 1976م).

38. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، **المصباح المنير**، د.ط، (بيروت، المكتبة العلمية، د.ت).

39. أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، د.ط، (ليبيا، منشورات الجامعة الليبية، 1973).

40. مكرم، عبد العال سالم، **القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية**، ط3، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996م).

41. المناوي، زيد الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ط1، (القاهرة، عالم الكتب، 1410هـ).

42. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، **لسان العرب**، ط1، (بيروت، دار صادر، د.ت).

43. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، (سوريا، الشركة المتحدة، 1984م).

44. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب**، تحقيق: د. مازن مبارك، ط6، (دمشق، دار الفكر، 1985م).

45. ياقوت، محمد سليمان، **أصول النحو العربي**، د.ط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 2000م).